

شكل برنامج المطابقة الجبائية الطوعية الذي يهدف لإدماج المصنّادين غير القانونيين في المجال المصرفي موضوع الأبواب المفتوحة حول الإدارة الجبائية التي انطلقت في مختلف الهيئات الجبائية لولاية المدينة.

وتهدف هذه الأبواب المفتوحة التي نظمت بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة للتيطري إلى غاية 31 مارس الجاري لإعلام المعنيين والجمهور العريض حول الإجراءات التي يتضمنها هذا البرنامج الذي تم إطلاقه في أوت 2015 من طرف المديرية العامة للضرائب لتعزيز الخدمات المصرفية للموارد المالية وتنظيم الوضعية الجبائية للمؤسسات والمهنة الحرة على حد سواء حسب المدير المحلي للضرائب.

وأضاف امحمد ميلودي أنه سيتم المشروع في تعميم هذا الخيار عبر جميع الهيئات الإدارية للجباية المحلية التي تركز أساسا على الإجراءات الرئيسية التي يتضمنها قانون المالية التكميلي 2015 خصوصا الجانب المتعلق بالأعمال المصرفية للصناديق التي لا يشملها المرسوم القانوني.

وأشار ذات المسؤول إلى أن إطرارات وأعوان الإدارة يقومون خلال هذه الأبواب المفتوحة بشرح مجموع المزايا التي يعرضها هذا البرنامج على رؤساء المؤسسات والأشخاص الذين يمارسون المهنة الحرة والتجار ويجد الأشخاص المعنيون بهذا البرنامج الذي تنتهي مدة صلاحيته في 31 ديسمبر 2016 المعلومات المتعلقة بالمطابقة الجبائية والإجراءات المتبعة سواء تعلق الأمر بالطعن الإداري أو بالمخصم المشروط.

ويأمل المنظمون من خلال هذه الأبواب المفتوحة في جلب الانخراط الكبير في هذا البرنامج لمستعملي الإدارة الجبائية حتى يتسنى لهم الاستفادة من المزايا التي يعرضها.

ق.م